

عنوان المداخلة

معادلة صون التراث الثقافي غير المادي وسبل استثماره تنمويا

اتفاقية التراث الثقافي غير المادي 2003 لليونسكو أنموذجا

د / صالح فالح: محافظ مستشار للتراث ورئيس مصلحة الفنون المعاصرة المعهد الوطني للتراث تونس

felhisalih@yahoo.fr

التقديم

شهدت العقود الأخيرة العديد من التحولات والقرارات والدراسات والسياسات حول تعبئة الموارد الثقافية والحضارية كرافد من روافد التنمية المحلية وخاصة منها التنمية المحلية في علاقة بالموروث الثقافي. وأية علاقة يتوجب إرساءها لتثمين وإبراز الخصوصيات والتنوع الثقافي وجعله رافد من روافد التنمية الشاملة؟

من ناحية البحث عن نقطة الالتقاط بين ضرورة التثمين والتوظيف الجيد ومن ناحية أخرى احترام هذا التراث وصونه والمحافظة عليه وضمان استمراريته. وهو ما يدفعنا الامر إلى الإلمام بكل التأثيرات الايجابية والسلبية في هذا المجال، سواء على مستوى التراث المادي وغير المادي والعمل على الحد من التأثيرات السلبية وتثمين ما هو ايجابي والبناء عليه.

كيف نستغل هذا الالتقاء ونسخره كرافد من روافد التنمية المحلية وكذلك في التعريف والتحسيس والتوعية بقيمة هذا الموروث الثقافي؟.

انطلاقا من هذا المبدأ فان توظيف المعارف والمهارات التقليدية الثقافية وخاصة اللامادية في برامج التنمية المحلية الاقتصادية ومنها السياحية تمثل ركن أساس، يتوجب الاشتغال عليه والنظر إليه كمعطى أساسي في عمليات التنمية المحلية، ولضمان إرساء برامج إحياء ناجعة وهادفة وتدابير صون تعزز قيمته الحضارية والاقتصادية وتبرزها بالتعريف بمنتجاته وحمائتها وتأهيلها لتكون خير سفير مثمنا للخصوصيات المحلية ومنوهة بالتنوع الثقافي الكبير مشعة خارج مناطق الإنتاج. محملة هذه المنتجات الثقافية للعديد من الرسائل منها المعارف والمهارات معرّفة بنفسها وبمناطق إنتاجها وبمبدعيها وحمّلتها وملبّية لحاجات منها الوظيفية والترفيهية والجمالية والفنية، جاذبة في الآن نفسه لحرفاء جدد ومتلائمة مع المستجدات والتحولات الهادفة واقفة أمام أفات الانصهار والنوبان في الآخر. حامية بذلك هويات محلية ومتكاملة مع منتجات ثقافية واقتصادية أخرى.

الصون نعني به ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي بالممارسة المستمرة لهذه النوعية من التراث ونقله مع الإبقاء على قيمته ووظيفته بالنسبة للأشخاص المعنيين تهدف تدابير الصون إلى إنشاء ظروف عامة ومواتية لازدهار التراث الثقافي غير المادي تستهدف تدابير الصون عناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي أو مجموعات من العناصر تواجه تهديدات أو مخاطر تحقق باستدامتها.

سنحاول ان نبرز كيفية إرساء وإنجاح المعادلة المتمثلة في صون التراث الثقافي غير المادي وسبل توظيفه في مجالات التنمية وخاصة المحلية انطلاق مما جاءت به اتفاقية اليونسكو 2003. المصادقة عليها البلاد التونسية 2006.

مع التأكيد على أن أهمية التراث الثقافي غير المادي لا تتجلى في تظهره الثقافي بحد ذاته وإنما في المعارف والمهارات الغنية التي تنقل عبره من جيل إلى آخر، والقيمة الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها هذا النقل للمعارف تهم الأقليات مثلما تهم الكتل الاجتماعية الكبيرة، وتهم البلدان النامية مثلما تهم البلدان المتقدمة.

وسنحاول في هذه المداخلة التطرق إلى النقاط التالية:

- لا بد من فهم العلاقة القائمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ومن بينها التنمية السياحية

- ضرورة دعم مكانة التراث الثقافي غير المادي ضمن المسالك السياحية الثقافية.

- نموذج من مدينة تونس العتيقة

- إعادة التفكير في تطوير العرض المتحفي في علاقة بما يعرف بمتحف التراث الثقافي غير المادي

- نموذجان الأول من متحف الصحراء بدوز (الجنوب الغربي التونسي)

- الثاني من متحف العادات والتقاليد الشعبية بالكاف (الشمال الغربي التونسي)

- أهمية العمل التشاركي في نجاح المردودية وصون العنصر التراثي.

لا بد من العمل على تقادي "انتزاع (العنصر التراثي) من سياقه لضمان الانتفاع به واستدامته".

وكذلك لا بد من تقادي عمليات التسويق المفرط والاستغلال المشط ومراعاة خصوصية العنصر الثقافي

1. تحديد المفاهيم المفاتيح

1- التراث الثقافي غير المادي¹

يقصد بعبارة التراث الثقافي غير المادي "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية" - التي تعتبرها الجماعات، والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة .

- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.
- فنون وتقاليد أداء العروض.
- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.
- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.
- المهارات المرتبطة بالفنون والحرفية التقليدية .

2- شرح تعريف التراث الثقافي غير المادي كما ورد في اتفاقية التراث الثقافي غير المادي

لليونيسكو 2003.

¹ يستعمل هذا الاصطلاح "التراث الثقافي غير المادي" نفلاً إلى العربية من الاصطلاح باللغة الإنجليزية Intangible cultural heritage (ومرادفه باللغة الفرنسية المعتمد في بلاد المغرب العربي Patrimoine culturel immatériel). وانطلاقاً من النصوص التي تبتها منظمة اليونسكو بشأن التراث الثقافي وخاصة بما يتعلق باتفاقية حمايته التي أمضت عليها ستون دولة بما فيها بعض الدول العربية. بيد أننا نرجح استعمال الاصطلاح كالآتي "التراث الثقافي اللامادي" تجنّباً لكلمة "غير" ذلك أن هذه المفردة بقدر ما تفيد بمفهوم العكسية بقدر ما تؤكد على مفهوم "الغيرية". والحال أن الاصطلاح الإنجليزي (intangible) ومرادفه (immatériel) لا تفيد بذلك. ومن جهة أخرى، لا يتضمن التراث الثقافي ذاته وعكس ذاته، أو ذاته وغير ذاته، بل هو وحدة متكاملة، جانب منها ظاهر ملموس (وهو ما تجسّد في إنتاج الإنسان من مصنوع ومشيد، الخ)، وجانبها الآخر المجرد، ذهني، تحفظه الذاكرة الجماعية ويعبر عنه اللسان ويستقرؤه المرء مما تراه العين وتلمسه اليد. ويتمثل هذا الجانب في المعارف الجماعية وحقن المهارات... والملكات الإبداعية الجماعية في مختلف مجالات الإبداع والابتكار وهو ينقل مواترة من جيل إلى آخر، ممثلاً بذلك مترام الذاكرة الجماعية. وبدونه لا يمكن لعناصر التراث المجسّد (المادي) أن يتواجد، وأحياناً بإمكانه أن يتواجد هو دون أن يتجسّد في أشكال تراثية مادية. وخلاصة القول أن هذا الجانب من التراث هو ذات التراث وليس غيره؛ ومنه فإننا نفضل اعتماد اصطلاح "اللامادي" حيث تفوق "اللا" المجرد والذهني. وأنظر بهذا الشأن بالإضافة إلى النص الملحق حول "التراث الشعبي بين المادي واللامادي"، المراجع التالية :

• Patrimoine Immatériel, Museum International, UNESCO, 221/ 222, 2004.

• Babelon (J-P) et Chastel (A), La notion de patrimoine, Liana Levi, Paris, 1994.

• الناصر البقلوطي، مقولات في التراث الشعبي، تبار الزمان، تونس، 2005.

الجملة الأولى: الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات يؤديها الأشخاص ويطورونها وينقلونها. عناصر التراث الثقافي غير المادي.

الجملة الثانية: ما يرتبط بها من آلات و قطع ومصنوعات وأماكن ثقافية هي تشكل جزء فقط من تعريف التراث الثقافي غير المادي لارتباطها بمظاهر التراث الثقافي غير المادي فهي ليست عناصر.

الأشخاص المخولين للاعتراف بما ينتمي إلى تراثهم الثقافي وما لا ينتمي.

الجملة الثالثة: يؤثر التراث الثقافي غير المادي بشكل عميق على الجماعات و يؤدي دورا في إقامة العلاقات فيما بينها. و بإمكانه التأثير على البيئة والعكس صحيح.

التراث الثقافي غير المادي لا يأخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى متى كان يتفق مع حقوق الإنسان و التنمية المستدامة

يروج للاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد

3- تعريف مفهوم "الصون" كما ورد في اتفاقية التراث الثقافي غير المادي لليونسكو

2003.

الصون و نعني به الحرص على استمرار ممارسة العنصر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الاستفادة منه في المستقبل

الصون نعني به ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي بالممارسة المستمرة لهذه النوعية من التراث و نقله مع الإبقاء على قيمته و وظيفته بالنسبة للأشخاص المعنيين

تهدف تدابير الصون إلى إنشاء ظروف عامة و مواتية لازدهار التراث الثقافي غير المادي تستهدف تدابير الصون عناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي أو مجموعات من العناصر تواجه تهديدات أو مخاطر تحقق باستدامتها. وقد يساهم في جدول أعمال التنمية المستدامة ويستفيد منها.

• يُقصد بكلمة "الصون" التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي والمحافظة على قيمته الحضارية والتاريخية و العلمية (المادة 2,3)

• تدابير الصون هي أنشطة تُتخذ لحماية والتعريف به والتثمين بالنسبة للتراث الثقافي غير المادي بوجه عام أو لإحياء عناصر محددة منه (أمثلة في المادة 2,3) ، ولا نأخذ تدابير الصون من طرف واحد كأن تكون مسقطة من الدولة او الجهات الرسمية في شكل برامج تنموية مستوردة او

وافدة، ولا تراعي طبيعة وخصوصيات الجماعات او المجموعات او الافراد الحاملة والممارسة لهذا التراث. حيث تشدد مواد وفصول الاتفاقية على تشريك حملة هذا التراث في كل الاجراءات والتدابير لصون تراثهم.

1- الجماعات والمجموعات المحلية

- هي مكونات وحدة ترابية او ادارية لمجال محدد تحكمه قواسم ثقافية او عرقية وتكون منجاسة ويكون فيها الفعل الثقافي او العناصر الثقافية تسهل وتساعد مشاركة المجتمعات المحلية والجماعات في صون تراثها الثقافي غير المادي من خلال عملية حصره ومعرفة وجرده وترنيبه وتنميته والترويج له. وتتطلب هذه العمليات إعداد قوائم الجرد وتوفير آليات الدعم على الصعيدين التشريعي والمؤسسي. والموافقة المسبقة والواعية والمسؤولة لكلا الطرفين ويمكن اختزال منهجية عمل او خريطة طريق بين الجهات الرسمية المشرفة على التراث الثقافي والجماعات المحلية الحاملة له والمعنية به في النقاط التالية:
- إنشاء أو تعيين هيئة أو هيئات إدارية مشتركة بين القطاعات.
 - إنشاء هيئات استشارية تتألف من ممارسين في حقل الثقافة، وباحثين، ومنظمات غير حكومية، وممثلين محليين، وأفراد معنيين آخرين.
 - إنشاء فرق دعم محلية تتألف من ممثلي المجتمع المحلي والممارسين في الحقل الثقافي وآخرين. ولا بد من الانطلاق من المبادئ التوجيهية التالية:
 - تحديد التراث الثقافي غير المادي؛
 - تحديد كافة الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية ذات الصلة والمجموعات والأفراد والمنظمات غير الحكومية ومدّهم بالمعلومات اللازمة.
 - تحديد ممثلي المجتمعات المحلية والمجموعات لضمان إشراكها في العملية.
 - تحديد العواقب المحتملة لعملية الحصر والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والواعية بشأن التراث الثقافي الذي يتعين حصره.
 - وضع إجراءات، في صيغة اتفاقيات إن أمكن، لضمان وجود ميثاق أخلاقي بين الأطراف المعنية.
 - تحديد واحترام الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي.
 - قيام جرد عناصر التراث الثقافي غير المادي على المجتمع المحلي أو الجماعة في إطار احترام ما جاءت به اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لـ 2003.

- لأن إشراك المجتمعات المحلية والجماعات في تحديد وتعريف التراث الثقافي غير المادي شرط من شروط الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية (المادتان 2.1 و 11 ب)، والتوجيه التنفيذي (80).²
 - من منطلق أن التراث الثقافي غير المادي لا يوجد بمعزل عن الناس الذين أبدعوه وقاموا بممارسته، فإن أي محاولة لصونه (بما في عملية حصره و جرده) سيكون مصيرها الفشل دون موافقة هؤلاء الناس ومشاركتهم والتزامهم.
 - لأن عملية حصر التراث الثقافي غير المادي القائمة على المجتمع المحلي أو الجماعة يمكن أن تستخدم لبناء العلاقات بين المجتمعات المحلية المنظمات الحكومية والدولة والاطراف الأخرى من أجل تعزيز التراث الثقافي غير المادي وإدارته وصونه.
- II. في صون التراث الثقافي استثمارا تنمويا.**

1 التراث الثقافي غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الثقافية والسياحية.

- أمام صعود مثل هذه المجالات إلى مصاف المجالات ذات القيمة المضافة في التنمية ضرورة البحث في ما الذي يجعل من الاستثمار في المعارف والمهارات التقليدية، وربطها بمجالات التنمية المستدامة مغريا في السياسات والمشروعات المحلية والإقليمية والدولية؟
- ما هي الوسائل والأدوات المطلوبة لتوجيه الاستثمارات اللازمة لإرساء مشاريع تنمية مستدامة مستندة إلى الرصيد الحضاري والثقافي؟
- ضرورة البحث في القيود التي تواجه عمليات توجيه الاستثمارات نحو القطاع الثقافي ككل وخاصة في علاقة بإحياء التراث الثقافي وتنمينه وربطه بمجالات التنمية.
- إن النجاح في توجيه الاستثمار إلى هذا القطاع الهام والواعد ذو الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيث سيمثل رافدا تنمويا هاما وعنصرا حيا ويتأكد دوره الفاعل في المسيرة التنموية باعتباره :
- سيساهم في تقليص البطالة نظرا لقدرته على تعبئة واسعة لليد العاملة وإحداث عدد هام من مواطن الشغل.
 - سيوفر مداخل محترمة لعدد هام من المواطنين.
 - سيساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق نشاطات أخرى وتنشيطها .

² انظر اتفاقية التراث الثقافي غير المادي لليونسكو 2003.

- سيساعد على تنمية الجهات خاصة النائية منها باعتبار تواضع تكلفة بعث المشاريع المتميزة بطابعها الحضاري والتراثي المتجدد والمنتشرة في كافة المناطق.

هذا ويمكن إدراج مثل هذه الحرف ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي يجب ان تنطلق من المدن والقرى خاصة وأن جل القرى التونسية تزخر بالخبرات العريقة في شتى ميادين المعارف و المهارات التقليدية.

إن الصناعات والحرف التقليدية³ تنتج أشياء ضرورية للحياة الإنسانية في سياق خاص تصبح في النهاية نمط ثقافي من خلال ما مارسه الإنسان وما طبقه في العملية الإنتاجية وكذلك من خلال ما تؤديه منتوجاتها من دور في حياة إنسان في فترة زمنية محددة.

وانطلاقا من هنا تصبح لتلك الأشياء علاقة متينة بالتراث والتقاليد التي أحدثتها. وبانتهاء وظيفتها نتيجة للتغيرات والتحولات الاجتماعية المواجهة للعادات وهو ما يضطرها إلى التجاوب بسرعة كبيرة مع طرق وإمكانيات الإنتاج من ناحية وما يطلبه السوق من ناحية ثانية وما ينتجه المنافس من ناحية ثالثة. وبذلك يتم غلق الباب أمام إمكانية التكرار والتجاهل إلى المعارف والمنتوجات التقليدية، والأهم من ذلك هو ضرورة تواصل المهارة بما هي معرفة فعلية معتمدة على المادة الأولية المحلية مراعية التوازن البيئي هادفة إلى إدماج كل ما لا يتعارض مع انقراضها من هواف جديدة في تركيبها الأساسية كحافر للنهوض بها و تجاوزا لكل ما من شأنه أن يستهدف وجودها. وذلك بتحفيز الحرفي لمزيد الإبداع والتكيف المستمر وحاميا له من وفود منتوجات منافسة مستوردة بالإمكان أن تكون مضرّة لحرفته من ثمة لذاته وهويته وعاداته وأصالته طامسة بعض عناصرها الخصوصية وهذا ما يفسر النكبات التي تتعرض لها العديد من الهويات المحلية المنبهة بالعولمة. وهذا ما يفرض على الحرفيون أن يكيّفوا صناعاتهم بالنمط الاقتصادي الجديد والمتجدد أمام تحديات متنوعة ومتعددة.

ومن هنا نلاحظ انتقال تدريجي للحرفي المكون تقليديا حسب منهج التعليم في الورشات التقليدية المتخصصة إلى مختلف الحرف و الصناعات الفنية التي تقدم أنشطة جديدة منبثقة من المدارس الحديثة للفنون و الحرف

ويمكن تلخيص الفوائد التنموية من صون وتثمين عناصر التراث الثقافي غير المادي في المجالات الثلاث الكبرى اقتصادية واجتماعية وبيئية:

- ³ PENNEC (P); "Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste"; I.S.E.A. ; Tunis 1964.

❖ الفوائد الاقتصادية:

- تنويع الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء مواطن الشغل والمؤسسات ومعالج الجذب السياحي
- استقطاب الأموال وتوفير مداخل جبائية
- دعم المؤسسات الصغيرة وتوفير إمكانيات التوسع
- التشجيع على حماية الموارد المحلية
- تدعيم الروابط بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة
- التحفيز على إنشاء المرافق العمومية وتعهدها وصيانتها المستمرة

❖ الفوائد الاجتماعية:

- تحسين الصورة العامة لأهل المنطقة، وتنمية شعورها بالاعتزاز والفخر والرضا
- التشجيع على تجميل المناطق
- توفير أطر ومناسبات لخلق روابط وشراكات إيجابية بين الأطراف المحلية
- توفير تجارب تربط الزوار بتاريخ المنطقة، مما يساعد أيضا في ربط أهالي المنطقة في الارتباط أكثر بتاريخهم وتراثهم
- حماية وتنميين العادات والتقاليد والثقافة المحلية
- توفير فرص التعلم، والبحث العلمي للطلبة
- تحقيق استثمار محلي في الموارد المحلية والخدمات السياحية الداعمة لها.

❖ الفوائد البيئية:

- المساهمة في خلق ثقافة حماية للموارد المحلية
- تشجيع الأهالي والزوار على الوعي بتأثير السلوكيات في حماية البيئة أو الإضرار بها
- تنمية الشعور بأهمية المناطق والمحليات

1- التراث الثقافي غير المادي الحي (الذي مازال يمارس) الذاكرة الشعبية الحية

يشكل التراث الثقافي غير المادي مأثورات تقليدية حية تتجلى في العديد من اعمالنا وحاجتنا اليومية بوعي منا بها وبدون وعي وتمثل العرق الحي و النابض من ذاكرة حملة تراثنا من جماعات محلية أو مجموعات أو أفراد ككل ، وهي ذاكرة هذه الشعوب التي يتوجب حسن التعامل معها، التي تعد المنبع والمرجع الاساس للإبداعات الفنية التي تثري حاضرتنا، وتلهمه، والتي ترسخ وتحفز تطوير المعارف

والخبرات لدى هذه الجماعات والافراد مشكلة لها في نفس الوقت تاريخها الثقافي للمجتمعي ومن ثمة الاطمئنان إلى ماضيه، والسعي واثقا من أجل نحت مستقبله. وهذه الكنوز التراثية تشكل في الوقت ذاته قوة ثقافية مؤثرة وفاعلة، ودافعا معنويا ضرورياً، ومصدراً روحياً لا ينضب ولا يتوقف عطاؤه على مدار التاريخ الإنساني⁴، وعلى ذلك فإن الحفاظ على هذه التعبيرات الثقافية والمهارات والممارسات ونقل المعارف التقليدية المتوارثة هو خير وسيلة للحفاظ على هذا الجانب الثري من ثقافة الفرد والجماعة أو المجتمع ككل، والعكس أيضاً صحيح . فإذا ما غاب الإنسان المبدع والصانع والمبتكر والحامل لهذا التراث في كل أشكاله القيمة والمهارية والمعرفية و بمجرد - غابه يغيب معه إرث الماضي، وتضيع جزء من هويته الفرية او الجماعية.

فالمسألة تهم الجانب الثقافي والاجتماعي، فهي جدلية، وتتطلب منا العمل الجاد من أجل الحفاظ على ما يكسب الإنسان وجوده وهويته. وصون هذا الوجود وتلك الهوية، وبمعنى آخر، الحفاظ على بقائه، واستمرار ثقافته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن لهذه التعبيرات الثقافية الماثورة أن تكون أساساً لنهضة اجتماعية ثقافية، تسهم في التنمية الاقتصادية للأفراد و الجماعات و المجتمع ككل . وقد يتبادر إلى الذهن هنا سؤال مشروع، وهو إلى أي حد يمكن الاستفادة من هذه الموروث الثقافي اقتصادياً؟ من الوهلة الأولى تبدو الإجابة سهلة يسيرة، وهي كذلك بالفعل، بمعنى أنه يمكن الاستفادة من موروث الثقافة الشعبية كالأغاني والحكايات والموسيقى والحرف التقليدية وغيرها و من كل أشكال المأثورات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية للمجتمع .ولا يغيب عن الذهن أن كثيراً من الأعمال الفنية الكبرى التي لاقت رواجاً وانتشاراً وبقاء على مستوى الثقافة الإنسانية كلها، لها أصولها في الأغاني والحكايات والملاحم والسير والموسيقى التراثية. لكن هذا الأمر على بساطته يقتضي إجراءات عملية كثيرة ومعقدة، ورسم تخطيط علمي سليم، واعتماد و التسلح بمستوى معين من الجودة والإتقان والملاحظة، حتى لا يحدث ابتذال لهذه المأثورات أو تشويه لها في شكل منتجات او مصنعات تفتقدها روحها التراثية و الجمالية و الابداعية التي تزيد في قيمتها، وتسمو بها عن الانتشار الرخيص، الذي ينعكس سلبا عليها وعلى الثقافة التي تعبر عنها. وهنا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التقنيات الحديثة مؤثرة بشكل ملحوظ وخطير على تطور التعبيرات الثقافية الماثورة . عالم الصورة وهنا أيضا لابد من التنبيه إلى أن هذه التقنيات إذا كانت في جانبها الإيجابي، بتأثير ثورة الاتصالات ، تربط هذا الجانب المأثور من الثقافة، بما تتجه إليه

- ⁴ MASMUDI, (M), Tunisie : "l'artisanat créateur"; CERES-Production. Tunis 1983.

المجتمعات الإنسانية من عولمة، فإنها على الجانب الآخر يمكن أن تفقد هويتها وأصالتها، وتجعلها مجالا للانتهاك والاستلاب وسوء الاستخدام . فالعولمة في حقيقتها سلاح ذو حدين ، فهي من ناحية قد ترفد الثقافات الوطنية بما يثريها، وبضيف إليها ويجدها في تواصلها ومواجهتها مع الثقافات الأخرى.⁵ ولكنها من ناحية أخرى قد تكون خطراً عليها، بفعل سيطرتها وهيمنتها التي تتجه إلى أن تكون غير محدودة .من هنا تبدو أهمية هذا الجانب المأثور من الثقافة، فيما يحمله من أصالة وعراقة يشكلان في واقع الأمر خط الدفاع القوي الذي يحفظ هذه الثقافة من الاندثار، ويصونها من الذوبان في غيرها، ويجدد شبابها، ويعطيها طابعها المتميز المتطور الذي يضمن لها البقاء والاستمرار والتأثير. ولعلنا لا نضيف جديداً هنا عندما نشير إلى ارتباط هذه التعبيرات الثقافية الماثورة ببيئتها التي نشأت فيها، وبمجتمعها الذي عاشت بين أفراده، وأنها تأثرت بهما، وأثرت فيهما، وأنهما أعطياها وجودها، كما أعطتهما هي بدورها قيمة إنسانية، وتراثاً ثقافياً .وليس بعيداً عن أعيننا الآن ما نراه من تشويه للبيئة، وللتراث الثقافي الإنساني بتأثير تلك الصناعات الجديدة، الكثيفة الإنتاج والتوزيع، وما يصحبها من إعلان يروج لها، ويزين لفوائدها، أثر في تحول اهتمامات الناس إلى الجوانب المادية النفعية البحتة، مما أدى إلى تلويث البيئة وتشويهها .ولم يقف التلوث عند حدود البيئة فحسب، ولكنه يمتد ليلوث العقل والسمع والبصراً أيضاً، ولسنا فيما نظن في حاجة إلى أن نشير إلى تأثير ذلك على جوانب التراث الثقافي المتعددة، فهي ليست بمنجاة من هذا كله .كما أننا لسنا في حاجة إلى أن نضرب أمثلة على ذلك، وإنما يكفي أن نذكر مثالا واحداً هنا لما تفعله السياحة غير المدروسة أو المخطط لها من تأثير -في بعض المجتمعات -على البيئة تشويها وقبحا، وعلى الثقافة رخصاً وابتذالاً.

وهنا لا يمكن لنا أن نغض الطرف عن تأثير ذلك -كمثال -على المدى المتوسط والبعيد، على الخسارة الاقتصادية والثقافية التي تنتج عن تدهور الموصفات الموروثة للمأثورات، وفقدانها قيمتها واحترامها المرتبطين بأصالتها وجودتها، مما يؤدي في النهاية إلى أن يهجرها أصحابها، وأن يتنكروا لها، فتتسى أو تهمل، أو تضيع !!! ومن ثم يفقد أصحابها على المستوى المادي ما يعيشون عليه، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، نظما وعادات وتقاليدها صاغت وظلت تصوغ حياتهم، وتشكل الأساس الذي تقوم عليه قيمهم، ويحدد أنماط سلوكهم، وتبنى عليه هويتهم.

2- المميزات المحلية الجديدة بالصون

⁵ - طاحون ، زكريا ، *بيئات ترهقها العولمة الاقتصادية -السياسية-الثقافية-الاجتماعية* . ط1 . المكتب العربي للبحوث والبيئة 2003.

➤ الخصوصية

بالإضافة إلى التنوع لابد من الإشارة إلى وجوب توفر الخصوصية لكل مجال (إقليم، قطر، مجموعة مجالية) مما يجعل منه مجالا مكتملا ومميزا في نفس الوقت وهو ما لا يتناقض مع التنوع حيث نجد لكل مجال « شخصيته » إن صح التعبير. فوجود الحرف و الصنائع مثلا لابد منه لكن نوعيتها وتركيبتها تختلف من مجال إلى آخر وعلى نفس المنوال نجد المعارف والمهارات المرتبطة بكل من الفلاحة أو النقل أو السياحة...

➤ الاندماج

التنوع والخصوصية مقومان متلازمان يفضيان إلى الاندماج الداخلي والخارجي للمجال المعني سواء كان إقليما داخل القطر أو قطرا داخل الاقتصاد العالمي. فبقدر ما يكون المجال متنوع الموارد والأنشطة والمهارات والكفاءات بقدر ما يكون مندمجا داخليا ومنصهرا في محيطه خارجيا بحكم خصوصيته وتفرد ما يضمن له المزايا التفاضلية ويخلق له صورة مميزة.

➤ الربط

من مقومات التنمية الربط بين مختلف الأماكن للمجال أو التراب الواحد بشكل يضمن النفاذ إلى كل منطقة داخل المجال المعني (الإقليم، القطر، المجموعة المجالية، العالم). هذا الربط يشمل التجهيزات الأساسية وشبكات النقل والاتصال والتواصل والمرافق الاجتماعية والاقتصادية. والربط يهم كذلك المجال بمختلف المجالات الأخرى وخاصة المحيطة به والبعيدة بما في ذلك مراكز القرار. تتطلب التنمية توفر سوق تجارية-استهلاكية من حجم محدد سواء كان ذلك على مستوى الإقليم أو القطر أو العالم. وهذا ما يجعل التوجه نحو الاندماج في مجموعات مجالية كبرى وتكوين أقاليم كبيرة تضمن ركيزة مجالية وديمغرافية.

➤ التنوع

يعد التنوع رافدا هاما في بناء اقتصاد متعدد الأنشطة الاقتصادية ومتنوع الفئات الاجتماعية بما في ذلك تنوع الموارد الطبيعية والمهارات البشرية. ومن هذا المنطلق تعد التركيبة المجالية عنصرا أساسيا في التنمية. هذا التنوع يؤدي إلى التكامل بين مختلف الأنشطة المتنوعة.

صون التراث الثقافي غير المادي يدعم التنمية الاجتماعية

تحظى ممارسات التراث الثقافي غير المادي إجمالا بالتقدير والدعم لأنها تعبر عن قيم مشتركة وتربط ما بين الناس وتمنحهم ما تصفه الاتفاقية بـ "الإحساس بالهوية والاستمرارية". وقد يساعد عنصر

من التراث الثقافي غير المادي مثلاً على تعزيز تماسك الجماعة من خلال تعزيز الهوية والإحساس بالتاريخ المشترك، كما قد يشجّع أيضاً على التعاملات البينية المفيدة داخل الجماعة، مثل تقاسم المنتجات والخدمات.

ولكن هناك أيضاً ممارسات خاصة بالتراث الثقافي غير المادي لها وجهان: فهي تنطوي على إمكانية الترويج للتماسك ضمن المجموعة، إلا أنها في الوقت عينه تروج للاختلاف بين المجموعات و/أو تنتهك حقوق الإنسان. ولا تأخذ الاتفاقية بالاعتبار هكذا ممارسات ولا يتم الترويج لها في حملات التوعية على المستوى الوطني

• التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل المواضيع التي يغطيها ما يلي:

- فهم العلاقة القائمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.
- التراث الثقافي غير المادي والتنمية الاجتماعية.
- التراث الثقافي غير المادي والتنمية الاقتصادية.
- المخاطر والفرص المرتبطة بالأنشطة المولدة للدخل

ضمان انتفاع الجماعات

- تجلب ممارسة التراث الثقافي غير المادي منافع للجماعات؛ ويمكن لأنشطة الصون أن تضمن استمرار استفادة الجماعات من تلك المنافع.
- يتوجب تعزيز قدرات الجماعات على إدارة تراثها الثقافي غير المادي (التوجيه التنفيذي 107 (م))
- ينبغي أن تستفيد الجماعات من الأعمال المضطلع بها للتوعية بتراثها (التوجيه التنفيذي 101 (د))

- ينبغي أن تكون الجماعات المستفيد الأول من أي نشاط تجاري (التوجيه التنفيذي 116)

مشاركة الجماعات المحلية والمجموعات والأفراد

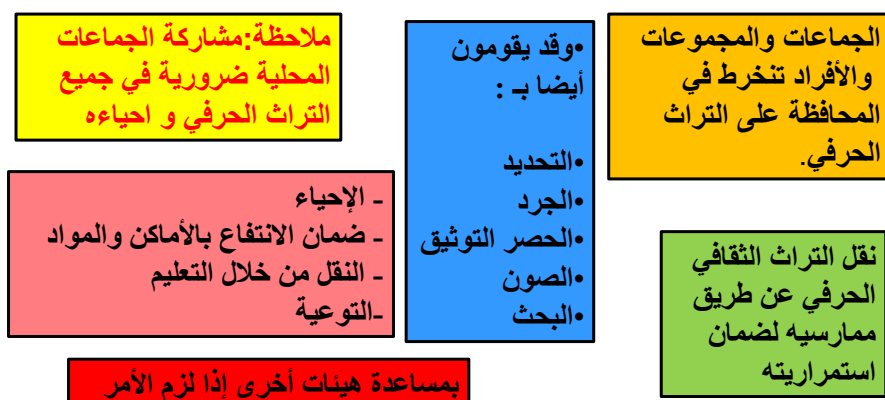
المادة 11: القيام في إطار تدابير الصون المذكورة في الفقرة 3 من المادة 2 بتحديد و تعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراضيها، بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

الفقرة الثالثة من المادة 2 : و يقصد بكلمة الصون "التدابير الرامية الى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي بما في ذلك تحديد هذا التراث و توثيقه و اجراء البحوث بشأنه و المحافظة عليه و حمايته و تعزيزه، و نقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي و غير النظامي و احياء مختلف جوانب هذا التراث.

المادة 15 : من اتفاقية التراث الثقافي غير المادي تنص على :
تسعى كل دولة طرف في إطار أنشطتها الرامية إلى حماية التراث الثقافي غير المادي إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات و أحيانا الأفراد الذين يبدون هذا التراث يحافظون عليه و ينقلونه، و ضمان إشراكهم بنشاط في إدارته

أهمية العمل التشاركي في تثمين التراث الثقافي

تتلخص العملية التشاركية في تثمين المعارف والمهارات التقليدية في جمع المعطيات والمعلومات من عدة مصادر ومراجع ومقارنتها بما يحمله حاملي المعارف والمهارات الذين مازالوا يمارسونها، وهو من باب أخذ المعارف من أصحابها والانفتاح على ما يحملونه من تجارب ومهارات بالإمكان استثمارها لصون هذه الحرف من الاندثار



الخاتمة

يعدّ تثمين المعارف والمهارات التقليدية المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي وكل ما أنتجه وينتجه ويبدعه الإنسان في علاقة بهذا الموروث الثقافي في علاقة وطيدة بمدى وعي الفرد والمجتمع بأهمية صونه وربطه بالمجال الذي ينتمي له كمنتجات ثقافية قابلة للترويج والتعريف بصانعيها وبمناطق المنشأ أو الصنع، ومحفزة على الابتكار إن الاستلham من هذا الرصيد الثقافي هو صونا له ومحافظة على مهاراته ومعارفه وتطوير لها وضمانا لاستمراريتها، إضافة إلى تلبيتها للعديد من الأهداف، كتنشيط

السكان، وخلق مصدر من مصادر العيش الكريم، وتوفير مواطن الشغل، وكذلك تنمية الاعتزاز بالانتماء ودخم مكونات الهوية والشخصية و هو كذلك دعامة للتنوع الثقافي. كل هذه الإمكانيات يتوجب علينا أخذها بعين الاعتبار كمسالك داعمة للروافد الأساسية للتنمية المستدامة، فالمعارف والمهارات هي في علاقة تكاملية مع التثمين والصون الذي يستوجب برامج وسياسة واضحة والمعالم والمناهج، والذي يعمل المختصون وأهل القرار على إيجادها والعمل بها، وكذلك في علاقة أكثر من روحية مع ممارستها تتجاوز في بعض الأحيان العمل التقليدي الرتيب إلى إبداعات فنية.

كل هذه الإمكانيات التي توفرها الفروسية بالمنطقة يتوجب علينا ضرورة توجيه الاستثمارات إليها، للاستفادة منها، وتعبئتها كبقية موارد الجهة، وجعلها رافد من روافد التنمية الثقافية والاقتصادية، تبقى هذه الأهداف رهينة توجه الأبحاث العلمية للوقوف على نتيجته هذه المجالات الواعدة لتقديم القطاعات والبراهين للحكومات والمنظمات المانحة وكذلك لتشجيع القطاع الخاص بجدوى الاستثمار في هذه القطاعات الجديدة.

البيبلوغرافيا

- علام ، اعتماد ، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير . مكتب الانجلو المصرية ، 1991.
- سلام ، رفعت ، بحث عن التراث العربي : نظرة نقدية منهجية . ط1. بيروت: دار الفرابي ، 1989..
- - طاحون ، زكريا ، بينات ترهقها العولمة الاقتصادية -السياسية-الثقافية-الاجتماعية . ط1 . المكتب العربي للبحوث والبيئة 2003.
- سيد عويس ، حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية العربية المعاصرة . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1970.
- الجوهري ، محمد وآخرون ، دراسات في علم الفلكور ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط1 ، 1998.
- الزواوي (علي) و الشرفي(يوسف)، معجم الكلمات و التقاليد الشعبية بصفاقس، مطبعة جوسيك، صفاقس، 1998.
- البقلوطي (الناصر)، نحو تصنيف منهجي لعناصر الثقافة المادية بالوطن العربي، مجلة المأثورات الشعبية، عدد 12، أكتوبر 1998.
- البقلوطي (الناصر)، و البقلوطي (أسماء)، مدينة صفاقس العتيقة بين ضرورة الصيانة ومقتضيات التطور، مجلة افريكا، عدد13، سلسلة فنون و تقاليد شعبية، 2001.
- بن تنفوس(جميلة)، البناءون و فن البناء، الديوان القومي للصناعات التقليدية، تونس، 1982.
- بشروش(توفيق)، موسوعة مدينة تونس، البرنامج الوطني حول المدن التونسية، السلسلة التاريخية عدد08، تونس، 1999.

- التيمومي (الهادي)، **تاريخ تونس الاجتماعي: 1881-1956**، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس 1997.
- القسنطيني (الكرائي)، **الأرياف المحلية و الرأسمال الاستعماري: ظهير صفاقس 1892-1929**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1992.
- الكسراوي (أحمد بدر الدين)، **أرباب صناعة البناء في مدينة صفاقس من خلال الكتابات التذكارية**، في نشرة أشغال المعهد الوطني للتراث، العدد الخامس، جانفي- جوان 1990.
- الحشاشي (محمد بن عثمان)، **العادات و التقاليد التونسية: الهدية و الفوائد العلمية في العادات التونسية**، دراسة و تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، سيراس للنشر، تونس 1994.
- البقلوطي (الناصر)، **عمران قابس القديمة و عمارتها التقليدية**، المعهد الوطني للآثار و الفنون، افريقية عدد 10، 1988.
- البقلوطي الناصر، **التراث الشعبي مفاهيمه و مصادره**، مجلة افريقية سلسلة الفنون و التقاليد الشعبية، عدد 12 ، 1990.
- التريكي (سمير)، **العمارة و حرفها، في تقاليد و حرف فنية من تونس**، الديوان القومي للصناعات التقليدية، 1998.
- الخميري (الطاهر)، **منتجات من الأمثال العامية التونسية**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967.
- أيوب (عبد الرحمان)، **"الحرف التقليدية و مواترة حُرق المهارات"**، مجلة الحياة الثقافية، العدد 192، تونس 2007.
- أيوب (عبد الرحمان)، **"رموز و دلالات بالبلاد التونسية"**، وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية،
- أيوب عبد الرحمان، **الرموز و أبعادها الحضارية في المنسوج التونسي**، الندوة الدولية الأولى حول السجاد التقليدي و الكليم في العالم الإسلامي، تونس من 19 إلى 25 نوفمبر 1999.
- فالحي (صالح)، **دراسة نماذج من اختتام الشواشين الموجودة ببعض المتاحف الوطنية**، رسالة ماجستير في تاريخ العالم المتوسطي و حضارته، كلية الاداب و الفنون و الانسانيات، منوبة ، تونس 2009.
- فالحي (صالح)، **دراسة أدوات الحرف التقليدية المجموعات المتحفية التونسية أنموذجاً** ، رسالة دكتوراه، كلية كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، تونس ، ديسمبر 2016.

- AYACHI (Tahar), « L'artisanat de cuivre en Tunisie », *Cahiers des Arts et Traditions Populaires*, N°1, 1968, pp. 157-192
- BAYRAM (ALIA) , *L'Artisanat du bois en Tunisie le mobilier traditionnel Tunisien aux XIXème siècle*, in ; C.A.T.P, no VIII, 1990.
- Besbes (Fredj), « *Le Tissage de la soie en Tunisie* », IBLA, n ° 16, Tunis, 1953.
- COMBES.(C)., « *A propos du relèvement des Arts et Métiers Indigènes* » , *Revue tunisienne* , XXII, 1915

- COUSTILLAC.(L). « *Note sur la rénovation des tissus traditionnels de la région de Gabès* » *Cahiers des Arts et Techniques d'Afrique du Nord.*, 3, 1954
- Gargouri-Sethom (S.), *Les Arts Populaires en Tunisie*, A.N.E.P, Tunis, 1994.
- Gargouri- Sethom (Samira); SKIRI (Fatih) ; Baklouti (Naceur) ; Bairam (Aly), *Signes et symboles dans l'art populaire Tunisien*,Tunis, C.I.L.-S.T .D, 1976.
- Office National de l'Artisanat, *Etude de l'artisanat à l'horizon, 2016. Diagnostic du secteur. Stratégie de développement. Plan d'actions*, Tunis, 2002
- -« *Tradition et métiers d'art en Tunisie* » , Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Tunis
- - « *Artisanat, traditions et modernité* », Publication de l'ONA, Tunis, décembre, 1994
- - « *Chefs d'œuvres de l'artisanat tunisien* », Publication de l'ONA, Tunis, 1982
- Revault Jacques, *Arts traditionnels en Tunisie*, Publication de l'ONA de Tunisie, Tunis, 1967
- UNESCO,Rapport d'Evaluation du Programme de l'UNESCO pour la Promotion de l'Artisanat de 1990à 1998, Paris, 2000
- DENIS (G); CLAUDE(L); *Manuel de conservation preventive, Gestion et controle des collections*;Paris 1994.
- MASMOUDI, (M), *Tunisie : " l'artisanat créateur "*; CERES-Production. Tunis 1983.
- Mauss, (M), "*Manuel d'ethnographie* "; Payot, Paris 1989.
- PENNEC ;(P); *'Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste "*;I.S.E.A. ; Tunis 1964.